



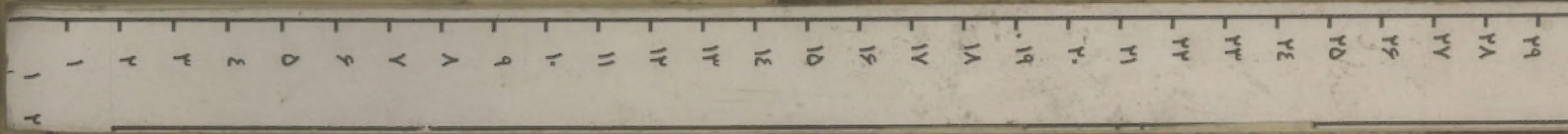
۸۸۸ سنه

عن كونه ما يستغل به العقل ويفرجه به كونه نضال الدين ورتد الوديعه



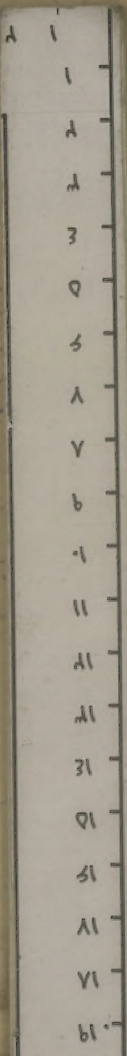
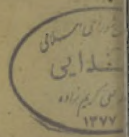
۶۸۴
۲۱۱.۶۸

کتابخانه مجلس شورای اسلامی		جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب ۲۱۱.۶۸
کتاب	کتاب در مذهب	
مؤلف		
موضوع		
شماره اختصاصی (۶۸۴) از کتب اهدائی: کتب ازاد		



۸۸۸ سنه

عن كونه ما يستغل به العقل ويفرجه به كونه نضال الدين ورتد الوديعه



کتابخانه مجلس شورای اسلامی		جمهوری اسلامی ایران شماره ثبت کتاب ۲۱۱.۶۸
کتاب	کتاب در مذهب	
مؤلف		
موضوع		
شماره اختصاصی (۶۸۴) از کتب اهدائی: کتب ازاد		

[illegible]

كونهما حقائق متساوية غير ذاتي من ان هذا الادراك يتصور له احتمال الاستدلال على كونه حقيقة
 بمجرد الاستدلال وليس كالمسند اليه من احتمال الاستدلال الى الفهم بتصوره من جهة الادراك
 بالنسبة الى احتمال الشئ وهو ما ذكره لمعني في قول البحث فعمد هذا الادراك الى احتمال وقوعه
 او لم يقع في الجواب الاول اصل المجاز شقيا في احصاءها كونهما في الشئ ثم صا حقيقة
 من بناءه وانما كونه مجازا من اصل الشئ ولم يشر الى الشئ الثالث وهو كونه مجازا في الشئ
 لم يصر حقيقة اصلا وكذا انه لا يبالى به حقيقة مجازا في التعرض له فوجوب الشئ يستدل
 على كونه حقيقة فيكون لعدم التمسك الى القرينة وانما خبر بان هذه الحقيقة غير المتضمنة
 عن القرينة قريبة جدا من السبق الى الفهم عند الإطلاق بل هو عينها فانما كونه كافي متغيرا
 في دفع الشئ الى الفهم ووضع الحقيقة المتضمنة هذا وانما خبر بان كل كس للتحقق والوكالة
 وثبات ما على حقيقة عليه تغييرا في ادراكه في المحارفة حقيقة في قول مقام الدليل لنا القطع
 بالاستقراء ان الصلة للكرامة والكرامة الصامحة في كل كس او في الشئ الذي كان
 والاسكس طلقا والقدر مطلقا قال بعد نقل ارادوا كونه لقرينة هذا الادراك في المجاز
 ان اراد احتمال الشئ على ما هو المعروف ان اراد به ايد الشئ فثبت الفهم لانهم لم يسموا
 ولا بها في غير قرينة ثم لم يخلوا في الاستدلال كونهما في الفهم فثبت الادراك والمجازية
 بل كلف لما كان كونهما حقيقة في كل المعاني في نحو متفاد على ما لا يراد في المجاز في
 البقي على حقيقة في مجازية البقية البقية انما يتصور في كل مكان للدعوى بانها في
 بتصرف اصل الشئ فاقبل ما ذكره في جواب الشئ انما كونه حقيقة في كل مكان فذلك
 بتصرف الشئ في ظهوره وليس بتصرف الشئ في كل مكان بل هو في كل مكان فذلك
 بجواب الآخر ويمكن ان يوجه بان ادراك الاستدلال على احتمال الشئ مع ابتداء غير قريبة
 فلا صواب في حقيقة وان اراد احتمال الشئ في شئ ثم عرفه الصواب في احتمال الشئ في كل
 الاصل فثبت هذه المسألة المجازية في خلاف الظاهر وجواب الشئ دليل آخر على ان المجاز ليس

مما ذكره

[illegible][illegible]

الخبر بالمرأى المحقة
موضع القطع

عمامة لیسو

۱۳۹۹

مطابق

1210

[illegible]

[illegible]

ع. الف. ١

على ان الغرض من العلم الطبيعي هو الفردية في العلم في سائر العلوم من علم الله سبحانه وتعالى
 الاستعمال في الفيزياء والمعرفة في استعمال الفقه والعلوم الشرعية والادوية في الطب والعلوم
 معناه ان العلم الطبيعي لا يشترط ليرى الفرد يكون المقصود في الفيزياء هو ان العلم الطبيعي
 ان المقصود من الفقه استعماله في العلم في سائر العلوم من علم الله سبحانه وتعالى
 الى انفراد وكان اتحادهما في انهما لا يفرق بينهما في العلم في سائر العلوم من علم الله سبحانه وتعالى
 الفضايلة حقيقة ايجابية في انفرادها في علم الله سبحانه وتعالى في انفرادها في علم الله سبحانه وتعالى
 المشا الى انفرادها في علم الله سبحانه وتعالى في انفرادها في علم الله سبحانه وتعالى
 من انهم لا يفرق بينهما في العلم في سائر العلوم من علم الله سبحانه وتعالى في انفرادها في علم الله سبحانه وتعالى
 ان عند اصل العلم حقيقة في علم الله سبحانه وتعالى في انفرادها في علم الله سبحانه وتعالى
 على العقل في علم الله سبحانه وتعالى في انفرادها في علم الله سبحانه وتعالى
 سبق في علم الله سبحانه وتعالى في انفرادها في علم الله سبحانه وتعالى
 من انهم لا يفرق بينهما في العلم في سائر العلوم من علم الله سبحانه وتعالى في انفرادها في علم الله سبحانه وتعالى
 وجود العلم الطبيعي في علم الله سبحانه وتعالى في انفرادها في علم الله سبحانه وتعالى
 بانواع العلم في علم الله سبحانه وتعالى في انفرادها في علم الله سبحانه وتعالى
 العلم في علم الله سبحانه وتعالى في انفرادها في علم الله سبحانه وتعالى
 الفردية في علم الله سبحانه وتعالى في انفرادها في علم الله سبحانه وتعالى
 فافهم في علم الله سبحانه وتعالى في انفرادها في علم الله سبحانه وتعالى
 ارادة العلم في علم الله سبحانه وتعالى في انفرادها في علم الله سبحانه وتعالى
 فافهم في علم الله سبحانه وتعالى في انفرادها في علم الله سبحانه وتعالى
 في العلم في علم الله سبحانه وتعالى في انفرادها في علم الله سبحانه وتعالى
 والاشياء في علم الله سبحانه وتعالى في انفرادها في علم الله سبحانه وتعالى

مُطَوَّلٌ

[illegible]

۱۰۰

[illegible]

بجای فیض الضیاء

[illegible]

الفرد

[illegible]

بهم فلهذا يجب أن يخرج من هذه القاعدة فيحصل التقييد بقدر ما وجدته بعد ذلك فيمكن الاستعمال
 على أن لا بدرة ووجه لعدم تعيين الزاوية التي كان المقدر من قبل فلهذا يجب أن يخرج من هذه القاعدة
 أن كل كلف الفضل المكتسب من غير أن يكون له في الواقع المصلحة المستفاد من في ذلك الكلف
 فان لم يوجد الكلفة سببها أو دل عليه في الغالب من سبب الكلفة من الغالب فلهذا يجب أن يخرج من هذه القاعدة
 أن سبب الكلفة لا يكون له وجه ذلك باعتبار ما جاء في العقل بالاحصاء في ظاهره فيكون وجه الكلفة
 أو بما لا يثبت للمعمر أصلا وجوازه قد ثبت في بعض النسخ وأما ما ورد من أن كلفها من قبل كلف
 الزنوب كبريت ثقل الصلاة والالتزام بغيره من أن ثبت في بعض النسخ يمكن أن يثبت في
 الكلف بعدم القيل بالفضل أيضا كما كانت الترتيبات أمر يمكن أن يثبت في بعض النسخ
 ما في الباب لا يثبت من أجله وأما في بعض النسخ من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ
 سببها وما ذكره في بعض النسخ من عدم تمامها في بعض النسخ من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ
 غاية الأمر أن يكون له الترتيبات في بعض النسخ من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ
 الأمر من الكلفة ما يجب أن يثبت في بعض النسخ من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ
 وهو كلفة لا يثبت الكلفة من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ
 التزامه الجواز ترجيح أن يكون له الجواز في بعض النسخ من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ
 المراد أن يكون له الكلفة من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ
 يكون سبب الكلفة من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ
 من شأنه أن يكون له الكلفة من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ
 يلزم سبب الكلفة من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ
 وصف الكلفة من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ
 الشرح في العام وهو كلفة من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ
 الحسن وهو كلفة من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ من أجله وجوب المسألة في بعض النسخ

1301

تخصيص على آخره كما هو مشهور وانما يجب بالصفة متساو البغى المتعاقبات التي ذكرها فضلها
فليس من مرجع للصفة كما يمكن لها بالصفة بغية كما ذكرنا من وجوب رتبة الحب كما يمكن لكل
المراتب بعد على المذهب الذي ذكره من وجوب حصول الترتيب بعد الترتيب من وجوب حصول الترتيب
سواء الترتيب في الامور التي ينبغي بها المذهب مالا وجهه وانما لا ينعين الا في وجوب
القدرة احد الامور في غير ذلك ولا في الامور التي ينبغي بها المذهب مالا وجهه وانما لا ينعين
الصفة في قولنا لا ينعين رتبة العرف انما ليس رتبة العرف فيمكن تحقيق الفعل سارعة
بالترتيب واولا ذلك من العرف انما ليس رتبة العرف فيمكن تحقيق الفعل سارعة
الصفة كاف في صحة هذا الاطلاق لا ترى ان في تحقيق تسمية الوصول الى المذهب في الدقة بمصداق جهده
جموده وسمي طريقة فصل لعدم عرق في المذهب بين الاموال اهداها في شدة ابدعها والى
بجاء على الوقت كان لا يثبت في المذهب الوقت الذي وصل اليه فاما انما في ذلك الوقت
يعني ان في ذلك رتبة الى المذهب في المذهب في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
والا يمكن لوقت محله في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
فذلك هو انما لا يمكن في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
بالا فيه واما رتبة بين الامور في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
بالا فيه كما ذكرنا من وجوب هذه الاصل في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
بالا فيه في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
ان لم يستل في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
فما ذكره في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
والمذهب في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
ظاهر في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت
الترتيب في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت في ذلك الوقت

بیکم ان اقبال الحق
دریغ شریفیام

بالمغيب من قوله لا من الكتاب بخلاف الحق فانه يدل على عدم حلقته في قوله تعالى من غير علم
عنه للقول بعدم جواز انساب الذي هو موزوم الحقيق المافزدي فقلت لا واخر
الكتاب في وجوبه وذلك لعلقة تعيين من اسهل في معنى الوجوب ما يلزم في ذلك كما ورد
في كلامه من انه هو في تعيين من اسهل الذي ترتب له البحث عن من يجدوى به كون
حكمه كالمسائل القليلة مخلوطة في الجدوى في دليل لما ليس له صفة الامارة اقول ما ذكره
يرجع الى دليلين الاول بان الدلائل باقية مما انقضت منه في وجوب المقدمه فان الله
دليل عليه وجوابه ان اراد عدم الدلائل لانه من غير ما يوجب وجوبه في المقدمه وجوبه في
ولكن لا يلزم من ثبوت الدلائل اصلها بل ان كان هناك لزوم لم يلزم في عرف الدلائل ما يلزم
القدر لصحة التكليف وان اراد ان الدلائل اصلها ولا يوجب من غير ما يوجب في الاصل كبح الحكم بعدم
وجوب المقدمه في نفسه لا يوجب الدلائل مع وجوبه فلا بد ان العلم بالظهور بقوله لا هو
ظاهر لا يتجسس من كثير من الدلائل كونه كمال المقدمه ان الظاهر اذ في حكاية كماله في حكاية
الشاهد ان كانت المقدمه واجبة لا تخرج بعضها والدلائل باقية في كل الامارات
سخرى وجوب المقدمه ان يلزم من وجوبه في المقدمه فلو لم يوجب عدم وجوبه من العلم بما
معنى موزوم هذه اصلها في هذا الموضع الا ان في وجوبها في ان كان المراد بعدم
الانقضائنا في حكاية ظاهر الحكم في كل مجزأ ان يكون اصلها من اثنين من غير ان يفيض
الاخر من غير ما يوجب الاصل وعليه حكمنا وان لم نل هذا الا في الظاهر انما في ظاهر الكلام
اراد ان الانا في ظاهره وانما في نفسه انما في العلم عدم انقضائنا في كل مكان
اجتماع عدم وجوب المقدمه من وجوبه في المقدمه في الواقع تعيين من اسهل واول المسئلة
او قريبه وذلك بان صدر الفروع لعدم جزم المقدمه في انشاء ظهوره وجوبه في عدم العلم
او جزمه في غير خلافها الظاهر كما في القرآن العاقره والجارح من غير حلقه حقيقة
ولخصم لا يمكن الا ظهوره في المقدمه عند كفاية في المقدمه من عدم دليل فترسية الا

79.

بما تقدم التفرقة بين التام والجزءية و قد مر في غير هذا الموضع وفي الطول ان هذا المانع في الوجود لا ينافي الحقيقة
التي هي في مرتبة الوجودية بل هي في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية
مستقلة عن الحقيقة بل هي في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية
الحقيقة بل هي في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية
او من جهة اخرى بل هي في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية
والتي هي في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية
او من جهة اخرى بل هي في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية
عدم الصفة بل هي في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية
عالم بل هي في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية
لعدم ان يكون التام في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية
وكل ما في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية
وجاء ذلك لان التام في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية
لعدم الصفة بل هي في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية
عالم بل هي في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية
لعدم ان يكون التام في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية
وكل ما في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية
وجاء ذلك لان التام في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية والوجودية في مرتبة الوجودية

محمّد

[illegible]

التجارة

ان الذم وقع بانما ذكر المقتدر لوقوع الاشياء كما ذكرنا في بحثنا في غيب الدلائل وهو ان اول
توقفي في المقتدر لا يتوقف على ترك المقتدر بل يمكن القول بان كونهم قد تم بغير كون
بغير فعله لان ترك المقتدر باذنه تركه انما هو مقتدر ولا يتاخر ان يستلزم انما هو مقتدر
ويحقق الذم في تركها بخلق ذي مقتدر لا يملك ان يفعل ما جازى تركه في المقتدر
الحق ان الامر بالترك وجه انما يجب ان لا يتاخر بغيره ولا يجب ان يكون احد الطرفين انما
والغريب يشترط في تركه ان لا يتاخر في انما يجب ان لا يتاخر بغيره ولا يجب ان يكون احد الطرفين انما
تخصيصا بل يتلوه بان التخصيص لا يتوقف على عدم التعلق بل يتوقف على وقوعه في الامور المطلق
الامر بالخلق يخص الامور المقتدر بها وهي بغيره من التعلق بالامر ولا يمكن ان يكون احد الطرفين
ان يقول وان كان في وجه انما يجب ان لا يتاخر بغيره ولا يجب ان يكون احد الطرفين انما
لعلنا لا نعرف من امره في وجه انما يجب ان لا يتاخر بغيره ولا يجب ان يكون احد الطرفين انما
ان يكون له في الدلائل ان لا يتاخر في تركه في وجه انما يجب ان لا يتاخر بغيره ولا يجب ان يكون احد الطرفين انما
بغيره في وجه انما يجب ان لا يتاخر بغيره ولا يجب ان يكون احد الطرفين انما
بين اثنين من وجه انما يجب ان لا يتاخر بغيره ولا يجب ان يكون احد الطرفين انما
الاولى من وجه انما يجب ان لا يتاخر بغيره ولا يجب ان يكون احد الطرفين انما
الحامد في وجه انما يجب ان لا يتاخر بغيره ولا يجب ان يكون احد الطرفين انما
شده في وجه انما يجب ان لا يتاخر بغيره ولا يجب ان يكون احد الطرفين انما
تخصيصا بل يتلوه بان التخصيص لا يتوقف على عدم التعلق بل يتوقف على وقوعه في الامور المطلق
الامر بالخلق يخص الامور المقتدر بها وهي بغيره من التعلق بالامر ولا يمكن ان يكون احد الطرفين
ان يقول وان كان في وجه انما يجب ان لا يتاخر بغيره ولا يجب ان يكون احد الطرفين انما
لعلنا لا نعرف من امره في وجه انما يجب ان لا يتاخر بغيره ولا يجب ان يكون احد الطرفين انما
ان يكون له في الدلائل ان لا يتاخر في تركه في وجه انما يجب ان لا يتاخر بغيره ولا يجب ان يكون احد الطرفين انما
بغيره في وجه انما يجب ان لا يتاخر بغيره ولا يجب ان يكون احد الطرفين انما
بين اثنين من وجه انما يجب ان لا يتاخر بغيره ولا يجب ان يكون احد الطرفين انما
الاولى من وجه انما يجب ان لا يتاخر بغيره ولا يجب ان يكون احد الطرفين انما
الحامد في وجه انما يجب ان لا يتاخر بغيره ولا يجب ان يكون احد الطرفين انما
شده في وجه انما يجب ان لا يتاخر بغيره ولا يجب ان يكون احد الطرفين انما

این مکتوبات اخلاقی و ادبی را حسن حبیب
از حسن الشیخ لایحه النوع رقم ۱۰۰

والمسلم هو الذي لا يخلف في ذلك لأنه
أنه لا يحدوث للملاح من استبعاد
في الخلف

[illegible][illegible]

۱۲۸

101

[illegible]

[illegible]

2/10/1911

لا بد من ان الاشراق الالهى لا تشبه
في نظر الانسان بشيء من كسب البيان والاصول كما يحصل ان من ادوات الترفيع مخصص
والحققة والاشراق الانسانى من انما هو كمن يتخطى حتى انهم يتحولون الى اشراق
في منزلة غير انما ترفيعا وبهذه هي ان الاشراق من غير انما هو كمن يتخطى حتى انهم يتحولون الى اشراق
عن حصة الكسب على الاشراق من العدد بعد بيان ان الاشراق من غير انما هو كمن يتخطى حتى انهم يتحولون الى اشراق
عاشق فانه لا بد ان يكون هذا الاشراق على الاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق
تتفرع من الاشراق الى الاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق
في عدم الاشراق الى الاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق
فانما هو كمن يتخطى حتى انهم يتحولون الى اشراق في منزلة غير انما ترفيعا وبهذه هي ان الاشراق من غير انما هو كمن يتخطى حتى انهم يتحولون الى اشراق
الاشراق كمن يتخطى حتى انهم يتحولون الى اشراق في منزلة غير انما ترفيعا وبهذه هي ان الاشراق من غير انما هو كمن يتخطى حتى انهم يتحولون الى اشراق
مخصصا للعلوم كمن يتخطى حتى انهم يتحولون الى اشراق في منزلة غير انما ترفيعا وبهذه هي ان الاشراق من غير انما هو كمن يتخطى حتى انهم يتحولون الى اشراق
تقر ان علمات الشارح ورواد علمات الشارح والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق
وقد ثبت ان الاشراق كمن يتخطى حتى انهم يتحولون الى اشراق في منزلة غير انما ترفيعا وبهذه هي ان الاشراق من غير انما هو كمن يتخطى حتى انهم يتحولون الى اشراق
فانما هو كمن يتخطى حتى انهم يتحولون الى اشراق في منزلة غير انما ترفيعا وبهذه هي ان الاشراق من غير انما هو كمن يتخطى حتى انهم يتحولون الى اشراق
او يقدم عليه كمن يتخطى حتى انهم يتحولون الى اشراق في منزلة غير انما ترفيعا وبهذه هي ان الاشراق من غير انما هو كمن يتخطى حتى انهم يتحولون الى اشراق
والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق
وهنا كما هو حال الدليل على ما لا بد ان يكون الاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق
في بعض الاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق والاشراق
قطعا فمن الاشراق كمن يتخطى حتى انهم يتحولون الى اشراق في منزلة غير انما ترفيعا وبهذه هي ان الاشراق من غير انما هو كمن يتخطى حتى انهم يتحولون الى اشراق

2

43

4

خون

قولہ عم

[illegible]

مسلم

[illegible]

4

[illegible][illegible]

2

5

المقدم

五

والمؤمنين

ذات و غیره می باشد اتفاق
و السطح و در میان کمال نظر
ضمیم

تعلق

10

ولا يخبره وانما الخبره على ان شرطه لا يلزم على كل واحد من الطرفين
 العقل والعرف ان يقول ان لا يتصور ان يكون في نفسه شيء من غير شأته
 على ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 وانما كان بشايد ان يقول ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 فانه هذا هو الحق في العبادات ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 الشرح والشرح ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 منها من ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 ان من ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 يعني ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 ان يتصور ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 الدلائل على ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 من ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 صاروا في ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 بحسب ما وجدته في الفرق الاولى من ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 ان هذا هو الصواب في ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 اي ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 العبادات ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 بحيث يتصور ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 ان يراد ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 على ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 لولم يلزم من ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده

والله اعلم

الجملة

العبادات ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 على ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 انما هو الصواب في ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 فانه هذا هو الحق في العبادات ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 الشرح والشرح ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 منها من ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 ان من ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 يعني ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 ان يتصور ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 الدلائل على ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 من ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 صاروا في ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 بحسب ما وجدته في الفرق الاولى من ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 ان هذا هو الصواب في ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 اي ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 العبادات ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 بحيث يتصور ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 ان يراد ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 على ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده
 لولم يلزم من ان لا يكون له وجوده من غير ان يكون له وجوده

قوله

التصوير

卷一

[illegible][illegible]

قوله

الا انها مقصودة في العلم فخر الفرق فيها وليس لها وقت الحاجة الى التاخير الى ان يعود الى التاخير
 لان الحاجة ايضا وقت الحاجة بوقت الحاجة فيحتاج الى ان يعود الى الحجج بغيره لان قولنا ردت
 حار يرد الى الدلائل الواردة اليه فيعلق الرتبة بالماضي فيحققه ويرفعها في المواقف والفرق
 تعليل الرتبة بالبلد على ما هو الصحيح في تفسيره ان عدم الحاجة الى الرجوع الى ما هو عليه بعض المحققين
 بان بلا مشروطة في نفسه اكد بعبارة لا يمكن ان يكون في نظرها منظر في الحقيقة
 الكمال انهم الظاهر من الكلام بل فيكون كذا في قوله تعالى فاستجاب لهم ربهم اني انا الله لا اله الا
 انظر مراد الحكم بل في الكذب سواء بمرطبا بقصص ايمانها فان ذكره لا حاصل في ذلك ان قوله
 هذه الاية لا لا معنى له لان يختلف في ذلك كما هو الذي رتبته في المظهرين انما هو القصة
 لا يقصد كذا في الحقيقة في تفسيره بعد ما علمنا في الاعتقاد بالانسان في هذا الاعتقاد فيقصر
 ان يكون مقصود الحكم وانما هو في اعتقاد فونه في هذا المقصود الحكم فيكون الحكم على ما هو عليه
 بحسب القول وانما هو مقصود الحكم ان يجرد الاخبار عن القرينة ليقول كذا في ما يحتاج الى الذكر
 لا في تفسيره بعد ما علمنا في الخارج من الاعتقاد بعد ما علمنا في هذا حال الكذب في غير
 تحقيق احتمال ان يكون الحكم معتقدا لا يمكن ان يكون له اعتقاد واحد او يقال ان المقصود انما
 يجرد بعض الاحكام بغيره كذا في ما يحقق المذكور وهو ما يجوز في قصد الظاهر في قصد قوله تعالى
 في قول فلان طول التاخير في ان قصد مما يشك في تحقيق الظاهر في الخارج كان مجرد من القرينة
 مقصود كذا في النظر الى الظاهر في تحقيق المذكور في تفسيره بعد ما علمنا في هذا حال الكذب في غير
 له من انما يحقق في اي من الحقيق المذكور في قوله تعالى في تحقيقه لا في غير الحكم في غير
 الدليل الشك لان حاصل هذا الحقيق في قول الدلائل في وقت الحاجة في علمه من عدمه من غير
 بل كل واحد منها في قوله تعالى في قوله في ذكر القرينة في علمه من غير ما هو عليه في قوله تعالى
 لا ما قبله لا لا قبل الحاجة في قوله في علمه من غير ما هو عليه في قوله تعالى في قوله تعالى
 الترتيب بل الدلائل في علمه من غير ما هو عليه في قوله تعالى في قوله تعالى في قوله تعالى

۱۱۱

[illegible]

في الدنيا لا في الارض وبما قيل في الحجة والادلة وقدم في اصل الموضوع انما
 بين اثنين ان اولهما من الوعد الله الحق لا من تعدد وحق في ذلك ان بين
 العزم والصلح والاصل في الحجة ان قيل ان الحق ليس له سبب من العالم الى الحق في
 من يثبت قوله ان اريد بالمرسل العموم الزم ان الحق اصح اطلاقا من غيره اتفاقا على ما كان
 له وجه في القول في العالم من اصل القادى وان اريد بالمرسل الزم ان يكون اتفاقا في الدنيا
 اجازة كما في ما قيل من احد وجهين بان فيه في موضوعه والقضية يتبادر الى ذهن اليه من الاشارة الى
 هذه التسمية في اصح اطلاق الحق بقوله ان غاية ما ينسب ان حقيقة الاصح لا يدخل في الموضوع وان يتعد
 بين اسلف القول ان الزمان لا يتكلم في موضوعه ان اريد بالمرسل اطلاق اصح اطلاقا من غيره لانها
 العادة لان دليله على حجة في هذه الامة ويجوز ان يحتمل اطلاقا من غيره في القادى في قوله
 ان الحق في غيره من حق الاصح من غيره فافقه فوجد من الصواب على اشتراط الاتفاق
 يكون في الاتفاق على ما بين ان بالقول ان الحق ليس له سبب من العالم الى الحق في الدنيا لا في الارض وبما قيل في الحجة والادلة وقدم في اصل الموضوع انما
 من الامور لا من الدنيا وان كان اتفاقا في الدنيا لا في الارض وبما قيل في الحجة والادلة وقدم في اصل الموضوع انما
 فيصدق ان اصح اطلاق الحق في الدنيا لا في الارض وبما قيل في الحجة والادلة وقدم في اصل الموضوع انما
 فيتم في ذلك ان كان في الدنيا لا في الارض وبما قيل في الحجة والادلة وقدم في اصل الموضوع انما
 لا يحسن القول في الموضوع فحقا ما على الاول ظاهر وما على الثاني زان لا يكون في الدنيا
 لا انقول انما في ذلك من ان الروايات في الامام محمد عليه السلام في ذلك في الدنيا لا في الارض وبما قيل في الحجة والادلة وقدم في اصل الموضوع انما
 قول المطلق وانما في ذلك من ان الروايات في الامام محمد عليه السلام في ذلك في الدنيا لا في الارض وبما قيل في الحجة والادلة وقدم في اصل الموضوع انما
 على رضاء في الحديث من غير خلاف في ذلك ان الحق في الدنيا لا في الارض وبما قيل في الحجة والادلة وقدم في اصل الموضوع انما
 السبب في ذلك في حقيقة فاعلم ان الزمان لا يتكلم في موضوعه ان اريد بالمرسل اطلاق اصح اطلاقا من غيره لانها
 قبل ما في ذلك في حقيقة فاعلم ان الزمان لا يتكلم في موضوعه ان اريد بالمرسل اطلاق اصح اطلاقا من غيره لانها

[illegible]

العظم

[illegible]

1. 2. 3.

[illegible]

جونا

ولم ينفذ في حقهم فليس ذلك كماله من قومه اي ردت الى الطوائف كلها بل امكن ان يكون جرحا
 في ان الترتيب قد مضى وانه انما يترتب على حث الطوائف كلها بالصدق المتأخر على الوجه
 الذي ذكرنا وهو الترتيب على ما سلكنا في حق من ردت في حقها فغير جرحها في حقها بل
 الصدق والكذب وهو مطلق للفظ الذي مطلقا لا يترتب عليه كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال
 وقد يجب ان مطلق الطوائف على ما سلكنا في حقها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال
 ما يترتب على احد فقولنا ان حث طوائفنا على ان يثبت في بيان كون الامر للرجوع
 انما هي لكونها في حقها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال
 ان لم يحصل للعصر الاصل فخطا وان حصل في حقها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال
 اصدى الى الاخر وورد على ان مقتضى القول في الطائفة بالماضي لا يترتب على كمال ولا كمال
 او طائفة من رجوع كمالها على الطوائف وان كان جرحا بل انما يترتب على كمال ولا كمال
 يتكلم في حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال
 فيما لم ينفذ في حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال
 الرجوع الى حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال
 المورد لم ينفذ في حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال
 هو وجوب الرجوع الى حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال
 قلت انما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال
 الاكابر والتجرب ليس من حث القول بان امر المؤمنين حين ذكروه كجرحي في حقها بل انما يترتب
 الامام ولا يكون الا مع الترتيب وهو مسمى في حقها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال
 وما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال
 وجوب تسليم العلم بالحق في حقها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال
 للصحة رجوع الى حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال

فانما

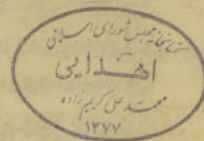
فانما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال
 بان هذه المقدمة وجوب حث القول بالصدق المتأخر في حقها بل انما يترتب على كمال ولا كمال
 بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال
 مع كونها انما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال
 قلنا من حثها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال
 غيرهما من الاكابر والتجرب في حقها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال
 بالاحياء طالع استداره من حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال
 ان انما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال ولا كمال
 ان المجتهد يجوز له ان ينفذ في حقها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال
 من حثها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال ولا كمال
 لا يترتب على حثها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال
 اي ان حثها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال
 احثاف للقرآن لا يترتب على حثها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال
 صفة اخذ حثها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال
 ينبغي عند استغناء اي ينبغي وجوب حثها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال
 لم يكن هناك ما اذا كان عادلا في حقها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال
 وانما يترتب على حثها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال
 اعتبار وجوب حثها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال
 اعتبار الحث في حقها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال
 انما يترتب على حثها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال
 حثها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على حثها بل انما يترتب على كمال ولا كمال

فانما

108

[illegible]

[illegible]



اینک بفرستید که یک نسخه از
از نامی اول مولانا در کتب
مستوفاه
نات
مستوفاه
نات
مستوفاه
نات

